العلاقات القطرية – السعودية ١٩٧١–١٩٨٠م

الباحثة: سجى إسماعيل إبراهيم عبد الله
أ. د. أحمد محمود علو السامرائي
جامعة سامراء– كلية الآداب

الملخص

اتسمت العلاقات القطرية– السعودية بعدم الاستقرار بسبب الحدود المشتركة بينهما، إذ استمرت تلك الخلافات حتى عام ١٩٦٥، إذ أعلن الطرفان عن تسوية مسالة الحدود، وأصبحت العلاقات تسير بمسارها الرسمي لاسيما عند استقلال قطر عام ١٩٧٠م، وأعلن الطرفان عن إنشاء علاقات دبلوماسية وزيارات متبادلة، نتج عنها عقد العديد من الاتفاقيات لاسيما تلك التي تتعلق بالحدود سواءً بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى، وعلى الرغم من ذلك تباينت مواقفهما من قضايا الخليج العربي وذلك ما سنتناوله في بحثنا هذا.

الكلمات المفتاحية: الخليج العربي، السعودية، قطر، العلاقات السياسية.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 36, May 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

Qatari- Saudi relations 1971-1980

Prof. Dr. Ahmed Mahmood Alaw Alsamarraie
Saja Ismail Ibrahim Abdullah
University of Samarra- College of Arts

Abstract

Qatari-Saudi relations were characterized by instability due to their shared borders, as these disputes continued until 1965, when both parties announced the settlement of the border issue, and relations began to follow their official path, especially upon Qatar's independence in 1970 AD, and the two parties announced the establishment of diplomatic relations and mutual visits, which resulted in It concluded many agreements, especially those related to the borders, whether between the State of Qatar, the Kingdom of Saudi Arabia, and other Gulf countries. Despite this, their positions differed on the issues of the Arabian Gulf, and that is what we will discuss in this research.

Keywords: The Arabian Gulf, Saudi Arabia, Qatar, Political Relations.

المقدمة:

تعد دولة قطر والمملكة العربية السعودية من الدول العربية التي تقع على الخليج العربي، التي تربطهما وحدة التاريخ والدين والهوية، وهما جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، لذلك فإن علاقتهما اتسمت بالهدوء والاستقرار، وكانت تسير بمسارها الصحيح، حتى وإن اختلفت الرؤى بينهما، وأهم ما يميز تلك العلاقات سرعة البلدين في احتواء المشكلات والخلافات الحاصلة بينهما، من دون اللجوء إلى العنف والخيار العسكري في حلها.

كانت العلاقات القطرية_ السعودية قبل عام ١٩٧٠م، متوترة وغير مستقرة بسبب مسالة تسوية الحدود بينهما، إذ كانت المملكة العربية السعودية تطالب بضم جزء من الأراضي القطرية اليها، واستمرت تلك الخلافات حتى عام ١٩٦٥م، إذ أعلن الطرفان عن تسوية مسالة الحدود بينهما، وأصبحت العلاقات تسير بمسارها الرسمي لاسيما عند استقلال قطر عام ١٩٧٠م، واعلن الطرفان عن انشاء علاقات دبلوماسية وزيارات متبادلة، نتج عنها عقد العديد من الاتفاقيات لاسيما تلك التي تتعلق بالحدود سواءً بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى، وبذلك تمثل تلك العلاقات بين الطرفين دالة من دلائل التعاون والتضامن بين البلدين.

إنَّ سبب اختيار هذا الموضوع هو الرغبة في اكتشاف عمق وتطور العلاقات العامة بين قطر والمملكة العربية السعودية، وتقديم مصدرٍ جديدٍ ندعم به المكتبات العراقية في ظلّ افتقارها إلى مثل هذه النوع من الموضوعات من تاريخ علاقات دول الخليج العربي التي لها تاريخٌ مهمٌ لا يمكن تجاهله، والذي يفتح آفاقًا جديدةً للدراسات بشأن بلدان الخليج العربي، فضلًا عن دوافع أخرى كانت سببًا في اختيار هذا الموضوع وهي الرغبة في الاطلاع على مختلف مراحل العلاقات بين قطر والسعودية في المرحلة المعاصرة، ومحاولة التعرف على طبيعة التعاون والتضامن بينهما، والبحث عن الكتابات والأعمال الأكاديمية القطرية والسعودية لأجل فهم تاريخ الدولتين ومسيرة البناء الوطنية فيها.

موقف الدولتين من قضايا الخليج العربي:

١ – النزاعات الحدودية:

تمتدّ الحدود السياسية بين قطر والمملكة العربية السعودية من رأس خور العديد في اتجاهٍ غربي حتى رأس خليج سلوى، وقطر لها حدودٌ مع كلّ من المملكة العربية السعودية وإمارة أبو ظبي(١).

أما المملكة العربية السعودية فلها حدودٌ سياسيةٌ مع ثمان دولٍ وهي: سلطنة عمان، واليمن، والأردن، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، والبحرين، فضلًا عن حدودها على الخليج العربي والبحر الأحمر(٢).

إنَّ النزاعات الحدودية بين الطرفين نزاعاتٌ قديمةٌ(٣) وتعود في أصولها إلى عام ١٩١٣م، حينما طلب الأمير السعودي عبد العزيز السعود(٤) من البريطانيين المتواجدين في الخليج العربي وتحديدًا المقيمين في البحرين والكويت بأنَّ قطر وعمان هما جزءٌ من الأراضي التي يجب أنْ تكون تحت سلطته(٥)، بعدّها امتدادًا للأراضي السعودية، إلا أنَّ البريطانيين عبّروا عن رفضهم القاطع لتلك المطالب والدعاوي، وأكدوا أنَّ الحدود السعودية – القطرية هي حدودٌ ثابتةٌ وهي تلك التي حدّدتها اتفاقية الخط الأزرق الموقّعة عام ١٩١٣م بين بريطانيا والدولة العثمانية(٦).

وفي عام ١٩٣٣م برز النزاع القطري– السعودي على الحدود بينهم بسبب الثروة النفطية القريبة من حدود البلدين، نتج عنها زيارة مشايخ قطر للرياض وعقد اتفاقية سلامٍ وتفاهمٍ بين الطرفين، إذ أوعز عبد العزيز آل سعود إلى مشايخ قطر بعدم منح أيّ امتيازاتٍ نفطيةٍ داخل الأراضي القطرية، وهنا فسّرت بريطانيا بأنَّ ذلك يحمل في طياته أطماعًا سعوديةً بعيدة الأمد، لذا حذّرت بريطانيا قطر من أنَّ عبد العزيز آل سعود كان يسعى إلى ضمّ مشايخ قطر والسيطرة عليها(٧).

وفي مطلع الثلاثينات من القرن الماضي كان حكام قطر يقدّمون المعونة السنوية لعبد العزيز آل سعود والتي تقدّر بمئات الآلاف من الروبيات **(الروبية عملةٌ نقديةٌ كانت متداولةً خاصةً بالهند)**، حرصًا منهم على سلامة أراضيهم من عبد العزيز آل سعود، وعندما توجّه المقيم البريطاني في بوشهر لزيارة قطر والاطلاع على الاتفاق الذي عقد بين قطر– والمملكة العربية السعودية، فإنَّ المقيم البريطاني قد حذّرهم من التقرّب والخنوع لعبد العزيز آل سعود، لكن حاكم قطر أجابهم قائلًا: **(أعتقد من مصلحتي وكذلك من مصلحة الحكومة البريطانية أنْ أكون على وفاقٍ مع صاحب الجلالة عبد العزيز بن سعود وأنْ أكون ودودًا معه جدًا)**، وقد ردّ المقيم البريطاني بأنَّ اتصال مشايخ قطر بعبد العزيز آل سعود يعدّ خرقًا للمعاهدات البريطانية –

القطرية وتحديدًا الفقرة الرابعة من معاهدة عام ١٩١٦م، وأنَّه يجب وقف الترتيبات والمراسلات فيما عدا تبادل التهاني الودّية في الأعياد، وقد برّر حكام قطر أنَّ الأمير عبد العزيز آل سعود يجمع الزكاة من الصحراء الممتدة من الأحساء حتى خور العديد، وأنَّ مجموعةً صغيرةً من العشائر المتداخلة بين حدودهما قامت بدفع مبالغ ماليةٍ بسبب تمكّن عبد العزيز آل سعود – وبالقوة– من جمع تلك الأموال بمثابة زكاةٍ، وأنَّ أداء الزكاة في هذه المجتمعات يُعدّ ريعًا أو فائدةً ولا يمثّل أيّ اعترافٍ اختياري أو دائمٍ بسيادة عبد العزيز آل سعود [٨].

ويتبيّن –وبشكلٍ جليّ ممّا سبق– أنَّ بريطانيا كانت تخشى تعاظم قوة الأمير السعودي عبد العزيز آل سعود في أثناء ربطه بالعديد من الاتفاقات التي تحجم امتداده إلى المناطق العربية المجاورة هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى كانت مصرةً على تطبيق سياستها الاستعمارية التي تقوم على أساس **(فرّق تسد)** بتجزئة وتفريق البلدان العربية وزرع بذور التفرقة والكراهية بينهما وتحقيقًا للمطامع الاستعمارية البريطانية في منطقة الخليج العربي، فقد أعلنت بريطانيا مرارًا أنّها متمسكةٌ باتفاقية الخط الأزرق كحدودٍ شرقيةٍ للملكة العربية السعودية، وكانت مسألة الحدود تزداد حدةً كلما لاحت بالأفق بشائر اكتشافاتٍ نفطيةٍ جديدةٍ في المنطقة، الأمر الذي كان يترك مسألة الحدود من دون حلٍ قاطعٍ، وشهد الموقف العديد من الظواهر المتعارضة[٩]، فبينما كان عبد العزيز آل سعود يلجأ أحيانًا إلى التهديد لإثارة القبائل البدوية المحاذية للحدود السعودية ضد حاكم قطر بالخفاء، نجده يحتفظ بعلاقاتٍ وديةٍ بالظاهر مع مشايخ قطر، إلا أنَّ بريطانيا التي كانت تراقب الأحداث عن قربٍ[١٠] تجد نفسها ومصالحها بشكلٍ عامٍ ملزمةً بالتدخل لمساندة شيخ قطر من أيّ عدوانٍ سواءً بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ، لكنها تجد نفسها غير راغبة في تطور الموقف مع عبد العزيز آل سعود إلى درجة الصدام المباشر؛ لئلا يكون ردّ فعله الاعتماد السافر على أيّ طرفٍ دولي خارجي وهي تقصد الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك إلى جانب أنَّ بريطانيا لم تكن ترغب إرغام عبد العزيز آل سعود بالقوة في قبول معاهدة الخط الأزرق الحدودية؛ خوفًا منها أن يقوم عبد العزيز آل سعود باستخدام نفوذه داخل قطر ممّا يولد زعزعةً داخليةً هي في غنى عنها[١١].

وتأكيدًا من بريطانيا على اتفاقيات الحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية، فقد أرسلت في عام ١٩٣٤م إلى عبد العزيز آل سعود مذكرةً تخبره فيها رسميًا بأنَّ الحكومة البريطانية لا تزال تعدّ اتفاق الخط الأزرق هو خط الحدود بين قطر– والمملكة العربية السعودية، كما أخبروا شيخ قطر عبد الله بن جاسم آل ثاني بهذا المعنى نفسه، ولكن عبد العزيز آل سعود اعترض على هذا الأمر، وقدّم وجهة النظر السعودية في مذكرةٍ رسميةٍ سلمها وزير خارجية المملكة العربية

السعودية فؤاد حمزة [١٢] إلى السفير البريطاني، وكانت هذه المذكرة أول ردّ رسمي سعودي يتضمن فكرة رفض معاهدة الخط الأزرق الحدودية بينها وبين قطر[١٣].

وأثارت بريطانيا قضية الحدود القطرية – السعودية مرةً أُخرى في عام ١٩٣٤م، فأجابت قطر بوساطة شيخها عبد الله آل ثاني للمقيم البريطاني في الخليج العربي [١٤]، بأنَّ حدود قطر إنّما هي على النحو الوارد في خريطة الشرطة الإنكليزية – الفارسية، وأنّه ليس هنالك وجود لمنطقةٍ بين بلاده والمملكة السعودية، ممّا يعني أنَّ قطر تعدّ المنطقة الواقعة إلى الغرب من حدود البلدين المبينة في الخريطة للشركة الإنكليزية – الفارسية تابعةً لعبد العزيز آل سعود، وبذلك فإنَّ الحكومة البريطانية أصبحت في موقفٍ حرجٍ أمام عبد العزيز آل سعود وفقًا لادعاءات قطر[١٥].

وفي عام ١٩٣٥م خاطب الملك السعودي عبد العزيز آل سعود شيخ قطر عبد الله آل ثاني يطلب فيه إنهاء مشكلة الحدود بين البلدين، وقال: إنَّ البريطانيين تدخلوا كثيرًا في شؤون عمان وقطر، وإنَّ لديهم حجتين في تبرير ذلك التدخل وهما[١٦]:

١- إنَّ سكان هذه المناطق قد أصبحوا خاضعين لهم، وإنّهم يدافعون عنهم، وعلى الرغم من أنّنا أبلغنا البريطانيين أنَّ سكان قطر وعُمان هم من رعايانا، إلا أنّهم يدّعون أنَّ سكان تلك المناطق يفضلون الوضع الحالي، وبما أنَّ الإنكليز هم أصدقاؤنا فإنّنا نترك لهم أمر المدن فقط، ولكن ليس لأحدٍ حقّ المطالبة بأيّ شيءٍ من ملكية الصحراء والمناطق المنتشرة بين القبائل.

٢- إنَّ البريطانيين يدّعون أنَّ لهم معاهدةً مع الأتراك، وأنَّ الأتراك سمحوا لهم بالسيطرة على تلك الأراضي، وإنّا نحن كحكومةٍ قد أبلغناهم ثلاثة أمورٍ هي الآتي [١٧]:

أ- إنَّ الأتراك لم يمارسوا أيّة سلطةٍ فعليةٍ عليها.

ب- إنَّ معاهدتهم مع الأتراك قد تمّ توقيعها بعد سيطرتهم على الإحساء.

ت- إنَّ المعاهدة لم يجرِ عليها أيّة تعديلاتٍ، على الرغم من تطور الأحداث بشكلٍ كبيرٍ في منطقة الخليج العربي، لذا لا أقبل بها ولا أعمل عليها.

واستمر الملك عبد العزيز آل سعود بمخاطبة حاكم دبي طالبًا منه أنْ تبقى أمور الحدود على حالها إلى حين تسويتها، وأنْ يتعهد حاكم دبي في مطالبة البريطانيين بتسوية مسألة الحدود بوساطة القطريين والسعوديين من دون الرجوع إلى الوساطة البريطانية[١٨]، أو تتمّ التسوية بين المملكة العربية السعودية من جهةٍ وقطر والبريطانيين من جهةٍ أخرى[١٩].

وبعد أنْ رأى الملك عبد العزيز آل سعود أنَّ الأمر الأكبر من المسألة مرهونٌ بيد البريطانيين قرّر التوجّه إليهم، فأرسل مذكرةً إلى البريطانيين في نهايات الثلاثينات من القرن

الماضي، يقترح فيها تعديل الحدود بينه وبين قطر، على وفق خطٍ جديدٍ ترسم عليه الحدود ويعرف هذا الخط باسم الخط الأحمر، ويقوم على أساس إعطاء السيادة للملك عبد العزيز آل سعود على جبل نخش وخور العديد، إلا أنَّ البريطانيين اعترضوا على ذلك واقترحوا ترسيم الحدود وفقًا لخطٍ يعرف باسم **(الخط الأخضر)**، ومفاده أنَّ المملكة العربية السعودية ستحصل على القسم الأكبر من منطقة صحراء الربع الخالي، مع إعادة جبل نخش إلى قطر وخور العديد إلى أبو ظبي، إلا أنَّ الملك السعودي عبد العزيز آل سعود رفض ذلك الاقتراح وعدّه لا يتلاءم مع حقيقة الحدود بين البلدين[٢٠]، إنَّ ظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ –١٩٤٥م) [٢١] وانشغال منطقة الخليج العربي بتلك الحرب قد أوقف عجلة المحاورات في مسألة الحدود السعودية – القطرية، وبعد انتهاء تلك الحرب بدأت المحادثات بشأن الحدود بين الدولتين، إذ قدّمت المملكة العربية السعودية في مطلع عام ١٩٤٩م تصويرًا جديدًا لحدودها بين قطر أطلق عليه الخط السعودي، فقد ادّعت فيه السعودية سيادتها على الجزء الأكبر من الأراضي الواقعة بين قاعدة شبه جزيرة قطر والركن الجنوبي الشرقي من الخليج العربي، وقدّمت هذا الادّعاء في مذكرةٍ إلى الحكومة البريطانية في تشرين الأول ١٩٤٩م، وأعلنت فيه أيضًا أنَّ الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية تقع قبل كلّ شيءٍ على خط يبدأ عند الساحل الغربي لقطر ويمتدّ باتجاه الجنوب الغربي إلى مسافةٍ قصيرةٍ ليعود لينحرف شرقًا وشمالًا إلى نقطةٍ وراء واحة البريمي، إلا أنَّ تلك الادّعاءات لاقت رفضًا واسعًا من بريطانيا، وقطر، وعمان، وأبو ظبي[٢٢].

ومع مطلع آب ١٩٥١م جدّدت المطالب السعودية في إجراءات تسوية الحدود مع قطر، حينما أرسلت السعودية عددًا من سفرائها وبشكلٍ متكررٍ لحل مشكلة حدودها، وأفضت تلك الزيارات إلى عقد مؤتمرٍ في الدمام في كانون الثاني ١٩٥٢م حضره ممثلون من كلّ من: المملكة العربية السعودية وقطر وأبو ظبي وبريطانيا، إلا أنَّ الرؤى لم تتفق بين هذه الأطراف حول مسألة الحدود ولاسيما بين قطر والمملكة العربية السعودية ممّا أدّى بالتالي إلى فشل ذلك المؤتمر[٢٣].

وما أنْ جاء عام ١٩٦٥م حتى أخذت مساعي البلدين تتجه إلى استغلال مواردها الطبيعية النفطية التي أخذت تشغل الحيز الأكبر في غنى الدول ونموها الاقتصادي[٢٤]، لذا فقد توصّل الطرفان في العام نفسه إلى عقد اتفاق تفاهمٍ عيّنت بموجبه الحدود البرية والبحرية للبلدين، وأصبح جبل نخش تابعًا لقطر، وبقاء منطقتي السكك وأنباك للسعودية مع اعتراف قطر بتبعية خور العديد للمملكة العربية السعودية، إلا أنَّ هذا الاتفاق لم يحسم القضايا العالقة كافة ولم يضع حدًا للنزاع حول مسألة الحدود، وبعد ذلك استمر الهدوء النسبي بين البلدين حول

مسألة الحدود لمدةٍ من الزمن، لكنه تجدّد مرةً أخرى في عام ١٩٩٢م، والذي سنتطرق إليه لاحقًا[٢٥].

الخلاف حول واحة البريمي:

تعود جذور المشكلة في أنَّ أبو ظبي تدّعي السيادة على ست قرى منها وتطالب قطر بالاعتراف بالثلاث الأخرى، في حين كانت المملكة العربية السعودية تعدّ الواحة مُلكًا لها[٢٦]، وكانت بريطانيا في أثناء وجودها في المنطقة تقف في مواجهة المملكة العربية السعودية بعدّها حاميةً لمصالح أبو ظبي وعلى أساس تفويضٍ من سلطان عُمان لها في ذلك، وفي الوقت نفسه ظهر خلافٌ حول تحديد الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية الفاصلة بينها وبين قطر وأبو ظبي، وكانت بريطانيا ترى أنَّ الاتفاق العثماني – البريطاني عام ١٩١٣م، الذي وضع ما يعرف بالخط الأزرق هو الأساس في ترسيم الحدود[٢٧]، ولم يحدث تغييرٌ في شرق السعودية منذ ذلك التاريخ[٢٨]، إلا أنَّ المملكة العربية السعودية رفضت الخط الأزرق، وحاولت كلّ من المملكة العربية السعودية وقطر وأبو ظبي فرض السيطرة على واحة البريمي، وكانت بريطانيا كعادتها تساهم في تأجيج المشكلة حول هذه الواحة، إلا أنَّ الصراع حول منطقة البريمي دام لمدةٍ طويلةٍ من الزمن بين كلّ من: المملكة العربية السعودية وأبو ظبي وقطر وبريطانيا، لكن في نهاية المطاف وتماشيًا مع سياسة البلدين الرامية إلى حلّ النزاعات بالطرق السلمية[٢٩]، والعمل لأجل تصفية المشاكل والصراعات التي كانت تكدّر خواطر الأشقاء العرب فقد استقر الحال بهم في عام ١٩٧٤م إلى عقد اتفاقٍ لحلّ مشكلة البريمي جاء فيه تحديد الحدود بين البلدين، واحتفاظ أبو ظبي بقرى منطقة البريمي الست التي كانت تابعةً لها بما فيها منطقة العين، وبالمقابل حصلت المملكة العربية السعودية على خور العديد الذي يضم منطقة ساحلية بطول ٢٥ كم تقريبًا وأصبحت هذه المنطقة حدًا فاصلًا بين ابو ظبي وقطر والسعودية[٣٠].

٢- موقف الدولتين من مسألة التدخل الإيراني:

إنَّ العلاقات العربية – الإيرانية علاقاتٌ موغلةٌ في القدم، وهي شديدة الترابط والتداخل، وكان للدين الإسلامي دورًا مهمًا في تمتين هذه العلاقات وجعلها أكثر تداخلًا وتمازجًا، فالثقافة العربية كانت بمثابة الرباط الذي جمع بين العرقين العربي- والإيراني، ونشأت على طرفي الخليج العربي علاقاتٌ سكانيةٌ كثيفةٌ عبر القرون، فالكثير من العائلات كانت منقسمة التواجد بين الطرفين **(العربي والإيراني)**، وكانت التجارة والتبادلات التجارية نشطةً بين الجانبين على مرّ العصور والأزمنة، حتى أنَّ إيران شهدت هجراتٍ عربيةٌ قديمةٌ إلى أراضيها، فضلًا عن أنَّ الوجود

الفارسي كان حاضرًا في المشهد السياسي العربي منذ بداية ظهور الإسلام، وتوالى هذا الوجود في كلّ الدول الإسلامية المتلاحقة، فكان الفرس متواجدين في كلّ نواحي الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وفي الكثير من الأحيان يختلط على الباحثين التمييز بين المدن أيّهما فارسي وأيّهما عربي، ولم يكن هنالك تمييزٌ عرقي بين الجانبين، وكان هنالك نوعٌ من قبول التنوع العرقي والتعدّد الثقافي في المنطقة(٣١).

إنَّ عناصر القوة في الخليج العربي تستند على ثلاث قوى رئيسة هي: العراق، وإيران، ودول مجلس التعاون الخليجي، وكانت هذه القوى غير مستقرة من ناحية العلاقات فيما بينها، ولكن غالبًا كان التوتر والصراع هو المسيطر، أما العوامل التي ساهمت في خلق حالة عدم الاستقرار هذه فمنها ما هو تاريخي وحضاري، ومنها ما هو جغرافي وسكاني، وآخر ديني ومذهبي، وإيديولوجي وقومي وغيرها من العوامل المعقدة التي ظهرت وتطورت عبر آلاف السنين بين الجارتين: الحضارة العربية، والحضارة الفارسية(٣٢).

ولم يكن هنالك خطوط وقواعد واحدة لهذه العلاقات، فمثلًا نرى أنَّ المملكة العربية السعودية في سبعينات القرن الماضي كانت حليفةً لإيران، ثم تحالفت مع العراق ضد إيران بعد الثورة الإسلامية في أثناء حقبة الثمانينات وفي أثناء الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨م، لقد كانت المصالح والخلافات السياسية هي مَنْ تفرض تشكيل التحالفات وليس الدوافع القومية أو الدينية أو المذهبية أو الإيديولوجية، ومن جهةٍ أخرى هنالك عامل التدخلات الخارجية التي أدّت دورًا كبيرًا في تشكيل العلاقات العربية ولاسيما الخليجية مع إيران، ونشطت هذه التدخلات بعد اكتشاف النفط، وهذا الاكتشاف دعا الولايات المتحدة الأمريكية الدخول بقوةٍ وإصرارٍ إلى منطقة الخليج العربي، وبذلك أصبح الخليج العربي جزءًا من المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصدر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (jimmy carter) في عام ١٩٨٠م ما عرف بمبدأ كارتر وهو بمثابة المحرك الرئيس للسياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي(٣٣).

وكانت حقبة الشاه محمد رضا بهلوي(٣٤) حقبة انقضاضٍ إيراني على الخليج العربي وشط العرب، ولاسيما بعد أنْ اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الإقليمي المعتبر لإيران في المنطقة حتى أصبح يشار إليها باسم شرطي الخليج، إذ استطاع الشاه محمد رضا بهلوي أنْ يؤسس قوةً عسكريةً إقليميةً هائلةً، واستطاع السيطرة على نصف شط العرب إذ انتزعه من العراق في عام ١٩٧٥م، وكانت دول الخليج متخوفةً من الخطوات الإيرانية، ولاسيما السعودية التي وقعت عقدًا بحريًا مع فرنسا، وهو ما يشكل الآن أساس القوات البحرية السعودية(٣٥)، وفي عام ١٩٧٩م استبشر الكثير من البلدان العربية لاسيما بلدان الخليج العربي بقيام الثورة الإسلامية في

إيران، في أثناء أهدافها المعلنة التي روّجت لفكرة الدولة الإسلامية من جهةٍ، والوقوف بوجه الصهيونية و(إسرائيل) والدول الاستعمارية من جهةٍ أخرى(٣٦).

إنَّ الأمور لم تسر كما توقعها الحالمون من دول الخليج العربي، فإنَّ الأطماع الإيرانية لم تنتهِ بانتهاء النظام الإيراني الشاهنشاهي، بل تعززت تلك المطامع وتعاظمت وامتزجت بالفكر العقائدي الديني، ذلك إلى جانب محاولة تصدير الثورة الإيرانية إلى العالم وابتداءً من منطقة الخليج العربي، فاتجهت العلاقات الإيرانية بنظامها الجديد مع دول الخليج العربي بالتأزم والتوتر، على إثر التهديدات التي أطلقها بعض قادة الثورة الإيرانية لبعض دول الخليج العربي، واتهامها بأنّها أدواتٌ للاستعمار الأمريكي، ذلك إلى جانب التأثير الديني العقائدي الإيراني على قسمٍ كبيرٍ من ابناء بلدان الخليج العربي، هذا ما ولّد ردّ فعلٍ كبيرٍ لدى بلدان الخليج العربي فأخذت تلك البلدان –لاسيما السعودية وقطر منها– تنظر إلى إيران بأنّها تشكّل مصدر خطرٍ عليهما، حتى بدت تلك الدول تشير بعددٍ من الاتهامات إلى إيران منها اتهامها لبلدان الخليج العربي بالعمالة الأجنبية، ذلك إلى جانب أنّها تتدخل وبشكلٍ مباشرٍ بالشؤون الداخلية العربية، مثل: الأحداث العسكرية العشائرية التي جرت في المناطق الشرقية السعودية ضد النظام السعودي، إذ ادّعت المملكة العربية السعودية بأنَّ تلك الأحداث جاءت بدعمٍ إيراني(٣٧).

٣– مشكلة البحرين:

كانت البحرين منذ القرن السادس عشر تحت حكم آل الجبور، وكانت تتمتع بالازدهار الاقتصادي، والاستقرار السياسي(٣٨)، وهذا ما أكدته كتابات المؤرخين والرحالة في هذه المدة، والبحرين ازدهرت فيها مهنة الغوص واستخراج اللؤلؤ وكانت هذه المهنة هي المهنة الرئيسة التي تدرّ أرباحًا طائلةً عليها، إذ قال الرحالة البرتغالي (تومي بيريز): **(إنَّ الجزيرة الرئيسية في الخليج هي البحرين، وتمتاز بتوفر أفضل أنواع اللؤلؤ فيها، إذ ليس له وجود في مناطق أخرى غيرها، ويشكل جزءً مهمًا من تجارة هرمز)**. وفي عام (١٥١٨م) تحدّث أيضًا الرحالة البرتغالي باربوسا عن مهنة الغوص ودورها في ازدهار الحركة التجارية في البحرين، وتحدّث أيضًا عن أهمية البحرين فقال: **(تمتاز بموقع متوسط الخليج، وتبحر إليها العديد من السفن المحملة بشتى أنواع البضائع، ومن حولها تتكاثر أصداف اللؤلؤ في البحر من الأصناف الجيدة ويتولى تجار البحرين إدارة عمليات الغوص على اللؤلؤ، ويجنون من ذلك أرباحًا ضخمة، ويأتي إلى البحرين تجار من هرمز لشراء اللؤلؤ ومن ثم بيعه في أسواق الهند)**(٣٩)، وفي أثناء ما ورد على لسان هؤلاء الرحالة والمؤرخين يتبيّن لنا أنَّ البحرين كانت تتمتع باقتصادٍ مزدهرٍ ومستقرٍ، فضلًا عن ثروة جمع اللؤلؤ، فإنَّ الثروات مثل: الزراعة والتجارة البحرية هي أيضًا من أهم

اقتصاديات البحرين، أما بالنسبة إلى الوضع السياسي للبحرين في العصر الحديث، فقد كانت البحرين خاضعةً لحكم الجبور، وامتدت سلطتهم إلى حدود نجد، وإلى الكثير من المناطق والموانئ العثمانية، وأصبح شيخ بني جبر يلقب بسلطان البحرين والقطيف والإحساء ورئيس أهل نجد، وكانت البحرين في صراعٍ مع مملكة هرمز(٤٠).

الخاتمة

١- إن المملكة العربية السعودية منذ نشأتها كانت تنظر إلى دوله قطر إنها على جزء لا يتجزأ منها من حيث الأرض واللغة والدين، لذلك كانت المملكة العربية السعودية تسعى جاهدةً الى ضم قطر تحت ورائها.

٢- ان الوجود البريطاني على الاراضي القطرية كان يضمن على عدم تحقيق المملكة العربية السعودية لمطالبها في قطر، اذ كانت المملكة العربية السعودية تخشى بريطانيا لأن بريطانيا كانت تدافع عن دوله قطر بل انها تعد نفسها المسؤول المباشر عن قطر.

٣- بالرغم من ان السعودية كانت تدعي بأحقيتها بالأراضي القطرية إلا أنها لم تلجأ إلى الحل العسكري ابداً، بل كانت تفضل الجلاء إلى الحل السلمي عن طريق التفاوض حتى في مسألة الحدود بين البلدين.

٤- ان العلاقات القطرية – السعودية كانت تتميز طيلة مده الدراسة بالتطور والنمو نحو الأفضل، إذ تفسره الزيارات المتبادلة بين البلدين على مستوى الملوك والامراء والدبلوماسيين.

الهوامش

References

(١) محمود أبو العلا، جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٨، ص ٦٤-٦٥.

(٢) عيد مسعود الجهيني: الحدود والعلاقات السعودية – اليمنية، دار المعارف، الرياض، ١٩٩٤، ص ٣٦؛ مشاري عبد الرحمن، الحدود السياسية السعودية، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٩، ص٦٨.

(٣) ضياء رشوان، مفهوم الحدود في الخطاب القومي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد(١١١)، كانون الثاني ١٩٩٣، ص١٧٧.

(٤) عبد العزيز آل سعود: هو عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود ولد في مدينة الرياض السعودية عام ١٨٧٦م، ويُعدّ مؤسس المملكة العربية السعودية الحديثة، وهو أول ملوكها ويعدّ أيضًا الحاكم الرابع عشر من أسرة آل سعود، وتولى الحكم عام ١٩٣٢م في المملكة العربية السعودية واستمر في الحكم حتى وفاته عام١٩٥٣م. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الملك عبد العزيز آل سعود أمة في رجل، (د. م)، دار الهداية، الرياض، ١٩٩٩، ص ١٠- ٢٠.

(٥) الجذور التاريخية للخلاف الخليجي القطري" مقال منشور" على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت وعلى الموقع الإلكتروني: نون بوست، www.noonpost.com. تاريخ دخول الباحثة على الموقع الالكتروني في ٢٠٢٢/٥/١٥ يوم الاحد في الساعة العاشرة مساءً.

(٦) عبد الجليل مرهون، المصدر السابق، ص١٥٣؛ الجذور التاريخية للخلاف الخليجي القطري" مقال منشور" بتاريخ: ٢٨-٥-٢٠١٧ على الموقع الإلكتروني: نون بوست، www.noonpost.com. وقت الدخول على الموقع الالكتروني في ٢٠٢٢/٥/١٦ يوم الاحد في الساعة الثامنة مساءً.

(٧) عبد الجليل مرهون، المصدر السابق، ص١٥٤.

(٨) نقلاً عن: عبد العزيز منصور، المصدر السابق، ص ٨٢.

(٩) سالم مشكور، "نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية"، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣، ص ١١٣.

(١٠) جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية(١٧٩٨-١٩٦٣)، دار الفكر العربي، ط٢، (د . ن)، (د. ت)، ص٧١.

(١١) عبد العزيز منصور، المصدر السابق، ص ٩١ .

(١٢) فؤاد حمزة: هو فؤاد بن أمين بن علي بن حمزة، ولد عام ١٨٩٩م في لبنان، ويعرف أيضًا باسم فؤاد بك حمزة وهو دبلوماسي وكاتب وباحث لبناني الأصل، سعودي الجنسية، تولى عددًا من المناصب منها: مستشارًا للملك عبد العزيز آل سعود ووزيرًا للخارجية السعودية في عام ١٩٤٧م، توفي عام١٩٥٢م في بيروت. للمزيد من التفاصيل ينظر: نورا بن هليل بن عوض الذويبي، موقف الملك عبد العزيز آل سعود من الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩_١٩٤٥م، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ٢٠١١، ص٦٧.

(١٣) عبد العزيز منصور، المصدر السابق، ص٩٥.

(١٤) محمود كامل، "العلاقات الدولية لولايات الخليج العربي"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ١٤، العدد (١٣٢)، ١٩٨٥، ص ٦٢.

(١٥) عبد العزيز منصور، المصدر السابق، ص٩١.

(١٦) عبد الله آل ثاني : هو عبد الله بن جاسم آل ثاني، ولد في عام ١٨٧١ م وتولى الحكم في قطر عام١٩١٣ م، وكان حليفًا لبريطانيا فقد وقع العديد من المعاهدات مع بريطانيا والتي عرفت بالمعاهدات الإنكلو _ قطرية، وتعدّ تلك العلاقات بمثابة حماية بريطانية لقطر، توفي في عام ١٩٥٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: الحسين بن طلال، الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك الحسين بن طلال، (د. م)، ٢٠٠٣، ص ١٦.

(١٧) عبد العزيز منصور، المصدر السابق، ص٩٥.

(١٨) محمود كامل، "العلاقات الدولية لولايات الخليج العربي"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ١٤، العدد(٦٢)،السنة ١٩٨٥، ص ٦٢.

(١٩) عبد العزيز منصور، المصدر السابق، ص٩١.

(٢٠) عبد العزيز منصور، المصدر السابق، ص٩١.

(٢١) عبد الرحيم عبد الرحمن، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، ط ٣، دار الكتاب الجامعي، مصر، ١٩٨٦، ص٣٢٠.

(٢٢) محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة للنشر، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٤٢.

(٢٣) جمال حماد الحميد، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٢٤) محمد حسن العيدروس، الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، دار العيدروس للكتاب الحديث، دبي، ٢٠٠٢، ص٧٥-٧٦.

(٢٥) عبد العزيز منصور، المصدر السابق، ص١١٠؛ جمال حماد حميد، المصدر السابق، ص ١٧٣.

(٢٦) محمود بهجت سنان، ابو ظبي واتحاد الإمارات العربية المتحدة ومشكلة البريمي، دار البصري للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٦٩، ص ٢٠١.

(٢٧) عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام، القاهرة، ١٩٧٨، ص٥١.

(٢٨) فاروق عثمان أباظة، دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، القاهرة دار المعارف، ص ٧٧.

(٢٩) فهد بن عتيق بن علي المالكي، العلاقات السعودية القطرية خلال الفترة من ١٣٧٣-١٤٠٢هـ/١٩٥٣-١٩٨٢م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية العامة- جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٦، ص١٩.

(٣٠) صالح بن عبد الله الراجحي، علاقات المملكة السعودية بدول الخليج(العلاقات السياسية)، (د – ن)، الرياض، ١٩٩٩، ص ١٩.

(٣١) محمد الأحمري، العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ٢٠١٥، ص ٩ – ١١.

(٣٢) محمد الأحمري، المصدر السابق، ص ٥٧، ٥٨.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٥٧، ٥٨.

(٣٤) محمد رضا بهلوي: ولد في مدينة طهران الإيرانية عام ١٩١٩ م اصبح وريثًا للعرش عام ١٩٢٦ م وهو آخر شاه يحكم ايران قبل قيام الثورة الإسلامية التي قادها الخميني، ويلقب بملك الملوك دام حكمه ٣٨عامًا، وتوفي في مصر عام ١٩٨٠م . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرسول شهيد عجمي، الشاه والنفط، دراسة في سياسة الشاه محمد رضا بهلوي النفطية، ديموزي للطباعة والنشر، ٢٠١٩، ص ٢٠.

(٣٥) كمال محمد الاسطل، نحو صياغة نظرية الامن لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ١٩٩٩، ص١٠٤.

(٣٦) عبد الله الأشعل، المصدر السابق، ص٥١.

(٣٧) جمال سند السويدي، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار سياسة ايران في الخليج من المثالية والمجابة الى البرجماتية والاعتدال، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ١٩٩٦، ص١٢٥.

(٣٨) احمد محمد ناصر الدهيمي، مشكلة الحدود بين قطر والبحرين اسبابها وتطوراتها ونتائجها(١٩٧١–٢٠٠١م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب– جامعة بيروت العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٢.

(٣٩) محمد احمد عبد الله وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث ١٥٠٠– ٢٠٠٢، مركز الدراسات التاريخية جامعة البحرين، البحرين، ٢٠٠٩، ص٦٩.

(٤٠) بشير زين العابدين، مقدمة في مصادر تاريخ البحرين الحديث والمعاصر، مؤسسة الأوراق الجديدة للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٦، ص ٢٧.

ترجمة المصادر العربية:

1. Ahmed Muhammad Nasser Al-Dahimi, The border problem between Qatar and Bahrain, its causes, developments and results (1971-2001 AD), Master's thesis (unpublished), Faculty of Arts - Beirut Arab University, Beirut, 2010.
2. Bashir Zain Al-Abidin, Introduction to the Sources of Modern and Contemporary Bahrain History, New Papers Publishing and Distribution Establishment, Kuwait, 2006.
3. Jad Taha, British Policy in South Arabia (1798-1963), Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2nd edition, (D.N.), (D.T.).
4. Jamal Sanad Al-Suwaidi, Iran, the Gulf, and the Search for Stability. Iran's policy in the Gulf from idealism and responsiveness to pragmatism and moderation, Emirates Center for Strategic Studies and Research, UAE, 1996.
5. Al-Hussein bin Talal, The Supreme Speech of His Majesty the late King Hussein bin Talal, (d.), 2003.
6. Salem Mashkour, "Border Disputes in the Gulf: The Dilemma of Sovereignty and Legitimacy," Center for Strategic Studies, Research and Documentation, Beirut, 1993.

7. Saleh bin Abdullah Al-Rajhi, Relations of the Kingdom of Saudi Arabia with the Gulf States (Political Relations), (D-N), Riyadh, 1999.
8. Diaa Rashwan, The Concept of Borders in Arab Nationalist Discourse, International Politics Journal, Issue (111), January 1993.
9. Abdel Rahim Abdel Rahman, Modern and Contemporary European History, 3rd edition, Dar Al-Kitab Al-Jami'a, Egypt, 1986.
10. Abdul Rasoul Shahid Ajami, The Shah and Oil, A Study in the Oil Policy of Shah Muhammad Reza Pahlavi, Demuzi Printing and Publishing, 2019, p. 20.
11. Abdullah Al-Ashaal, The Border Issue in the Arabian Gulf, Publications of the Center for Political and Strategic Studies in Al-Ahram, Cairo, 1978.
12. Abdullah bin Abdul Mohsen Al Turki, King Abdul Aziz Al Saud, A Nation in a Man, (Dr. M), Dar Al-Hidaya, Riyadh, 1999, pp. 10-20.
13. Eid Masoud Al-Juhaini: Saudi-Yemeni borders and relations, Dar Al-Maaref, Riyadh, 1994.
14. Farouk Othman Abaza, a historical study of the issues of the political borders of the Saudi state between the two world wars, Cairo, Dar Al-Maaref.
15. Fahd bin Atiq bin Ali Al-Maliki, Saudi-Qatari relations during the period 1373-1402 AH / 1953-1982 AD, Master's thesis (unpublished), College of General Education - Umm Al-Qura University, Mecca, 2006.
16. Kamal Muhammad Al-Astal, Towards Formulating a Theory of Security for the Gulf Cooperation Council Countries, Emirates Center for Strategic Studies and Research, UAE, 1999, p. 104.
17. Muhammad Ahmed Abdullah and Bashir Zain Al-Abidin, Modern History of Bahrain 1500-2002, Center for Historical Studies, University of Bahrain, Bahrain, 2009.
18. Muhammad Al-Ahmari, Arab-Iranian Relations in the Gulf Region, Forum for Arab and International Relations, Qatar, 2015..
19. Muhammad Hassan Al-Aidaroos, The Arab-Arab Borders in the Arabian Peninsula, Dar Al-Aidaroos Modern Book, Dubai, 2002.
20. Mahmoud Abu Al-Ala, Geography of the Gulf Cooperation Council Countries, Al-Falah Library, Kuwait, 1988.
21. Mahmoud Bahjat Sinan, Abu Dhabi and the Federation of the United Arab Emirates and the Buraimi Problem, Dar Al-Basri for Publishing and Distribution, Baghdad, 1969.
22. Mahmoud Shaker, Encyclopedia of the History of the Arabian Gulf, Osama Publishing House, Jordan, 2005.
23. Mahmoud Kamel, "International Relations of the Arab Gulf States," Egyptian Journal of International Law, Volume 14, Issue (132), 1985.
24. Mahmoud Kamel, "International Relations of the Arab Gulf States," Egyptian Journal of International Law, Volume 14, Issue (62), 1985.
25. Mishari Abdel Rahman, Saudi Political Borders, Dar Al-Saqi, Beirut, 1999.
26. Noura bin Halil bin Awad Al-Dhuwaibi, King Abdulaziz Al Saud's position on World War II 1939-1945 AD, Master's thesis (unpublished), College of Sharia and Islamic Studies, Umm Al-Qura University, 2011.